

Distr.: Limited  
24 March 2023  
Arabic  
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية  
اللجنة الفرعية القانونية  
الدورة الثانية والستون  
فيينا، 20-31 آذار/مارس 2023

## مشروع التقرير

إضافة

### ثالثاً - معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

- 1- عملاً بقرار الجمعية العامة 121/77، نظرت اللجنة الفرعية في البند 4 من جدول الأعمال المعنون: "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء"، كبنء منتظم في جدول أعمالها.
- 2- وتكلمت ممثلة باراغواي في إطار البند 4 من جدول الأعمال. وتكلم أيضاً في إطار هذا البند مراقبون ومراقبات عن منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة فور أول مونكاينء، والمعهد الدولي لقانون الفضاء، والمنظمة الدولية للاتصالات الفضائية، والمؤسسة القمرية المفتوحة، والمجلس الاستشاري لجيل الفضاء، ومؤسسة العالم الآمن. وأثناء التبادل العام للآراء، تكلم بشأن هذا البند مراقبون ومراقبات عن منظمات دولية حكومية وغير حكومية أخرى.
- 3- واستمعت اللجنة الفرعية إلى العرضين الإيضاحيين التاليين:
  - (أ) "استعراض المجلس الاستشاري لجيل الفضاء للخلاصة الوافية لمعايير تخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية"، قدمته المراقبة عن المجلس الاستشاري لجيل الفضاء؛
  - (ب) "الأنشطة الحالية لفريق مشروع قانون وسياسات الفضاء التابع للمجلس الاستشاري لجيل الفضاء"، قدمه المراقب والمراقبة عن المجلس الاستشاري لجيل الفضاء.



- 4- ولاحظت اللجنة الفرعية مع التقدير أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء، وأن تلك المنظمات دأبت على عقد مؤتمرات وندوات وإعداد منشورات وتقارير، وأنها تعقد حلقات دراسية تدريبية لصالح الممارسين والطلبة من أجل توسيع المعرفة بقانون الفضاء وتعزيزها.
- 5- ولاحظت اللجنة الفرعية مع التقدير أيضاً الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في تطوير القانون الدولي للفضاء وتدعيمه وزيادة فهمه.
- 6- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات الواردة من الدول الأعضاء في اللجنة بشأن توقيع الاتفاق التأسيسي المنشئ لوكالة الفضاء لأمریکا اللاتينية والكاريبي كمنظمة دولية لها هويتها القانونية الخاصة للعمل كآلية إقليمية مسؤولة عن تنسيق الأنشطة الفضائية لبلدانها الأعضاء، من أجل المساهمة في تحسين نظم الاتصالات الساتلية، وتعزيز قدرة نظم الإنذار المبكر بحالات الضعف والتخفيف من المخاطر. ورأى أحد الوفود أن وكالة الفضاء لأمریکا اللاتينية والكاريبي ستؤدي دوراً أساسياً في تيسير التعاون فيما بين البلدان المشاركة من أجل تحقيق فوائد تكنولوجيا الفضاء وتعزيز التنمية في المنطقة.
- 7- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات التي قدمتها المراقبة عن منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ، بما فيها تلك المتعلقة بإبرام تحالفات إقليمية وأقاليمية فيما بين مؤسسات قانون الفضاء كمجال استراتيجي رئيسي في إطار "استراتيجية منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن قانون الفضاء والسياسات الفضائية (2021-2030)"، التي كان مجلس المنظمة قد وافق عليها في عام 2020. وفي ذلك الصدد، لاحظت اللجنة الفرعية تنظيم ثلاثة اجتماعات خلال الفترة 2021-2022 أسفرت عن إنشاء تحالف منظمة التعاون لآسيا والمحيط الهادئ لقانون الفضاء في عام 2022، والتخطيط لتنظيم اجتماعات أخرى لوضع الإطار المرجعي للتحالف. ونوهت اللجنة الفرعية أيضاً بالجهود المشتركة التي تبذلها منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب شؤون الفضاء الخارجي في مجال بناء القدرات لدعم الدول الأعضاء في المنظمة على صوغ تشريعات فضائية وطنية.
- 8- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات التي قدمتها المراقبة عن المركز الأوروبي لقانون الفضاء، ولاحظت الأحداث التي اضطلع بها المركز أو شارك فيها خلال عام 2022، والتي شملت محاكاة لنموذج الأمم المتحدة نُظمت بالاشتراك مع المجلس الاستشاري لجيل الفضاء؛ والنسخة الثلاثين من الدورة الصيفية السنوية عن قانون الفضاء والسياسة الفضائية التي نظمت بالتعاون مع كلية نوكا للحقوق في لشبونة، ومن المقرر عقد النسخة الحادية والثلاثين من هذه الدورة الصيفية في بودابست في عام 2023؛ والنسخة السنوية من منتدى الممارسين التابع للمركز الأوروبي لقانون الفضاء الذي عقد خلال المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية في باريس؛ وندوة نظمت بالاشتراك مع وكالة الفضاء النرويجية بشأن تكييف اللوائح التنظيمية لتتناسب العدد المتزايد من الموائى الفضائية. وقد وفرت تلك الأحداث للمنظمين والمشغلين والأكاديميين الوطنيين الأوروبيين فرصة لمناقشة وجهات النظر والاحتياجات المختلفة. ولاحظت اللجنة الفرعية أن المركز الأوروبي لقانون الفضاء قد نظم في أوائل عام 2023 دورته التنفيذية بشأن قانون الفضاء ولوائحه، وأنه سينظم نسختين أخريين من تلك الدورة هذا العام، كما سينظم النسخة الثلاثين من مسابقة مانفريد لأكس لمحاكاة الدعاوى الفضائية في مجال قانون الفضاء، التي ستعقد بالحضور الشخصي في جامعة خاين، إسبانيا.
- 9- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات التي قدمها المراقب عن المعهد الدولي لقانون الفضاء، ولاحظت الأنشطة التي اضطلع بها المعهد أو شارك فيها خلال عامي 2022 و2023، والتي شملت عقد الندوة السنوية للمعهد الدولي لقانون الفضاء بشأن المسائل الراهنة في مجال قانون الفضاء أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية في باريس عام 2022، والتي تناولت مواضيع عن تسوية المنازعات وعلوم الفضاء واستدامة الفضاء ومناطق الأمان على الأجرام السماوية؛ وتنظيم الموائد المستديرة العلمية السنوية المشتركة بين الأكاديمية الدولية

للملاحة الفضائية والمعهد الدولي لقانون الفضاء التي تناولت مسائل متعلقة بالنظم الذكية المستقلة في الفضاء؛ ومسابقة مانفريد لأكس السنوية لمحاكاة الدعاوى الفضائية في مجال قانون الفضاء؛ والنسخة السادسة عشرة من ندوة إيلين م. غالوي حول المسائل الحاسمة في قانون الفضاء، التي عقدت في واشنطن العاصمة. وقد عقدت تلك الندوة أثناء انعقاد الدورة الحالية للجنة الفرعية القانونية وتناولت موضوع "الجوانب القانونية لسماء حالكة وهادئة"، واشترك المعهد الدولي لقانون الفضاء في تنظيمها مع المركز الأوروبي لقانون الفضاء.

10- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات التي قدمتها المراقبة عن المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية، ولاحظت الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة أو شاركت فيها خلال عام 2022، والتي شملت المشاركة في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول؛ والمشاركة في مؤتمر أمن الفضاء الخارجي الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ والمشاركة في المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية في باريس، التي تضمنت الحلقة الدراسية للمعهد الدولي لقانون الفضاء بشأن قانون الفضاء الخارجي. ولاحظت اللجنة الفرعية أيضاً أن المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية قد نظمت مؤتمرها "ناتساتل" السنوي لاستخدامه كمئبر لبناء القدرات والتعاون الدولي لدولها الأعضاء.

11- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات التي قدمتها المراقبة عن منظمة "فور أول مونكايند" بشأن أنشطة المنظمة، التي شملت وضع فهرس رقمي يحدد 111 موقعا على سطح القمر تحتوي على مواد من صنع الإنسان؛ وسيعزز الفهرس حماية تلك المواقع باعتبارها تراثا ثقافيا هاما. وإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة الفرعية أن منظمة فور أول مونكايند نظمت ثلاثة مؤتمرات قمة رفيعة المستوى: تناول أحدها المبادرات الوطنية للولايات المتحدة لحماية التراث الثقافي على سطح القمر، في حين تناول المؤتمران الآخران الجوانب القانونية لمناطق الأمان وعلاقتها بحماية التراث الثقافي على سطح القمر.

12- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات التي قدمها المراقب عن المؤسسة القمرية المفتوحة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها المؤسسة أو شاركت فيها، والتي شملت وضع دليل السياسة المعنية بالقمر بالتعاون مع مؤسسة العالم الآمن والمجلس الاستشاري لجيل الفضاء ومنظمة فور أول مونكايند؛ وتقديم الدعم لصوغ مبادرات ابتكارية مثل صندوق "Breaking Ground Trust"، وهو كيان قانوني مستقل يشتري الثرى القمري الذي تجمعه البعثات التي تهبط على سطح القمر؛ وتقديم الدعم لإنشاء منصة مستقلة مخصصة للسياسات القمرية لتسهيل تطوير السياسات ومعايير السلوك المعنية بالقمر على نحو تعاوني، بوسائل منها تبادل المعلومات بموجب المادة الحادية عشرة من معاهدة الفضاء الخارجي.

13- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات التي قدمتها مؤسسة العالم الآمن، بما في ذلك المعلومات عن الأحداث التي نظمتها ومؤتمراتها التي تركز على الأنشطة الأساسية الثلاثة للمؤسسة وهي: ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؛ وتعزيز تطوير سياسات وقوانين سليمة في مجال الفضاء؛ وتعزيز استخدام تكنولوجيا الفضاء والتعاون الدولي لدعم الأمن البشري والبيئي على كوكب الأرض. ولاحظت اللجنة الفرعية أيضاً أن دليل الجهات الفاعلة الجديدة في مجال الفضاء، الذي نُشر لأول مرة في عام 2016، قد نشر باللغة الإسبانية في عام 2020، بالشراكة مع وكالة الفضاء المكسيكية، وأن النسختين الفرنسية والصينية من الدليل قد نشرتا في عام 2021، مع إتاحة نسخ إلكترونية من جميع الإصدارات على الموقع الشبكي لمؤسسة العالم الآمن (<http://swfound.org/handbook>). وفي الختام، لاحظت اللجنة الفرعية مساهمة مؤسسة العالم الآمن في تنظيم جولات عام 2022 الخاصة بأمريكا الشمالية من مسابقة مانفريد لأكس لمحاكاة الدعاوى القضائية في مجال قانون الفضاء.

- 14- ورحبت اللجنة الفرعية بالمعلومات التي قدمها المجلس الاستشاري لعلوم الفضاء، ولاحظت الأنشطة التي اضطلع بها المجلس خلال عام 2022 والتي شملت وضع دليل السياسة المعنية بالقمر، بالتعاون مع المؤسسة القمرية المفتوحة ومؤسسة العالم الآمن ومنظمة فور أول مونكايند؛ والعمل الذي قام به الفريق المعني بمشروع قانون وسياسات الفضاء التابع للمجلس بشأن وضع كتاب أبيض عن تطوير البنية التحتية الفضائية وصوغ تشريعات فضائية وطنية في البلدان الأفريقية؛ وأنشطة الفريق المعني بمشروع قانون وسياسات الفضاء المتعلقة باستعراض الخلاصة الوافية للمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي.
- 15- واتفقت اللجنة الفرعية على أهمية مواصلة تبادل المعلومات عن التطورات الأخيرة في مجال قانون الفضاء مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وعلى ضرورة دعوة تلك المنظمات مجدداً إلى موافاة اللجنة الفرعية، في دورتها الثالثة والستين، بتقارير عن أنشطتها فيما يتعلق بقانون الفضاء.

## ثاني عشر - تبادل عام للآراء بشأن الجوانب القانونية لإدارة حركة المرور في الفضاء

- 16- عملاً بقرار الجمعية العامة 121/77، نظرت اللجنة الفرعية في البند 13 من جدول الأعمال المعنون "تبادل عام للآراء بشأن الجوانب القانونية لإدارة حركة المرور في الفضاء"، كموضوع/بند منفرد للمناقشة.
- 17- وتكلم في إطار البند 13 من جدول الأعمال ممثلو وممثلات الاتحاد الروسي والأرجنتين وألمانيا وإندونيسيا والصين وفرنسا والمكسيك وماليزيا والمملكة المتحدة والنمسا والولايات المتحدة واليابان واليونان. كما تكلمت المراقبة عن المعهد الدولي لقانون الفضاء. وأثناء التبادل العام للآراء، ألقى ممثلو وممثلات دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند.
- 18- واستمعت اللجنة الفرعية إلى العروض الإيضاحية التالية:
- (أ) "التعليم المتعدد التخصصات في مجال قانون وسياسات الفضاء - برنامج اليونيسبيس"، قدمه ممثل هنغاريا؛
- (ب) "إدارة حركة المرور في الفضاء-منظور الاتحاد الأوروبي"، قدمه المراقب والمراقبة عن الاتحاد الأوروبي؛
- (ج) "استراتيجيات لإدارة حركة المرور في الحيز الفضائي الواقع بين الأرض والقمر"، قدمه المراقب عن المجلس الاستشاري لجبل الفضاء.

- 19- وأبلغت اللجنة الفرعية بعدد من التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحسين مستوى الأمان والاستدامة في الرحلات الفضائية. وشملت تلك التدابير، على سبيل المثال، ما يلي: توفير خدمات لمساعدة المركبات الفضائية على تجنب الاصطدام والعودة إلى الغلاف الجوي ومعالجة حالات التشظي من خلال تطوير واستغلال قدرات المراقبة والتتبع الفضائية؛ وتبادل معلومات بشأن معرفة أحوال الفضاء والخدمات الأساسية لسلامة الرحلات الفضائية مع مشغلي خدمات الفضاء المدنية والتجارية؛ ووضع نظم للإشعار قبل الإطلاق؛ والإبلاغ عن خطط الإطلاق السنوية؛ ووضع مبادئ توجيهية بشأن الخدمة في المدار، توفر متطلبات الأمان التقنية؛ وإعداد كتيب عن الخدمات في المدار؛ وتحسين إجراءات تسجيل الأجسام الفضائية؛ وتنسيق الجهود على الصعيد الدولي، من خلال الاتحاد الدولي للاتصالات، لإدارة الترددات الراديوية والمدارات الثابتة بالنسبة للأرض؛ وأعمال المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بشأن تنسيق حركة المرور في الفضاء وتخفيف الحطام الفضائي؛ والمشاركة في اللجنة الاستشارية المعنية بنظم البيانات الفضائية؛ وإصدار سياسة متوسطة إلى طويلة الأجل بشأن الجهود المبذولة لوضع قواعد لاستخدام المدارات الأرضية؛ وإصدار أمر توجيهي بشأن سياسة الفضاء يمثل علامة جديدة على استدامة الفضاء بقيادة الصناعة،

ومن شأنه أن يثبت الامتثال لأفضل الممارسات الدولية في مجال الاستدامة؛ وتنظيم ندوة تركز على الإزالة النشيطة للحطام والخدمة في المدار؛ والتنظيم المزمع لمؤتمر دولي بشأن موضوع إدارة الأنشطة الفضائية واستدامتها؛ واعتبار إدارة حركة المرور في الفضاء مسألة ذات أهمية استراتيجية للاتحاد الأوروبي.

20- ورأت بعض الوفود أنه مع استمرار تزايد حجم الأنشطة في الفضاء الخارجي وتنوعها وترابط الأنشطة الفضائية، صار من اللازم أيضاً أن تتطور المعايير والقواعد والمبادئ التي توجه أنشطة الفضاء الخارجي لضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها، وأن يُنظر في إدارة حركة المرور في الفضاء في ذلك السياق.

21- ورئي أن الازدحام الشديد للأجسام في الفضاء الخارجي وصل إلى مستويات تعرض للخطر استدامة الأنشطة الفضائية وقد تعرض حياة البشر للخطر، ومن ثم فإن من الضروري اعتماد تدابير تحافظ على أمان العمليات الفضائية واستدامتها وسلامتها وإنصافها.

22- ورئي أن إعادة دخول الأجسام الفضائية إلى الغلاف الجوي دون ضابط وأثار ذلك على الطائرات أثناء تحليقها قد أدت بالفعل إلى حالات تصادم وشيك والإغلاق المؤقت للمجال الجوي الأوروبي، وأن المخاطر المتصلة بذلك تشمل تعطل كبير لشركات الطيران وأضرار اقتصادية غير متوقعة تلحق بها، فضلاً عن الأضرار التي تلحق باقتصادات بأكملها، وأن من المهم من ثم إحراز تقدم في هذا الصدد وتوضيح الجوانب المتصلة بالحوكمة في مجال إدارة حركة المرور في الجو وفي الفضاء، بما في ذلك التعاون وقابلية التشغيل البيئي للحد من المخاطر على السلامة.

23- ورئي أن هناك حاجة إلى ما يلي: وضع قواعد محددة تستخدم بكفاءة في مختلف المناطق المدارية، وهي المدار الأرضي المنخفض، والمدار الأرضي المتوسط، والمدار الثابت بالنسبة إلى الأرض، وإجراء مناقشات بشأن القيود المفروضة على قدرات كل منها؛ ووضع متطلبات لحماية البيئة الفضائية، مثلاً من خلال تخفيف الحطام الفضائي؛ ووضع أنظمة سلامة لعمليات الإزالة والعودة والعمليات في المدار، بما في ذلك وسائل الاتصال وتجنب الاصطدام.

24- ورأى أحد الوفود أنه لما كانت إدارة حركة المرور في الفضاء تنطوي على العديد من المسائل التقنية المعقدة، مثل إطلاق المركبات وتشغيلها في المدار وإعادة تدويرها، فإن أي نظام لإدارة حركة المرور في الفضاء ينبغي أن يراعي تامة القدرات الفضائية والمستويات التقنية المتفاوتة لمختلف البلدان. ورأى ذلك الوفد أيضاً أن فرض قيود مفرطة على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه سيكون له أثر سلبي وينبغي تجنبه.

25- ورئي أن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي وتبادل المعلومات من أجل التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن مفاهيم وقواعد إدارة حركة المرور في الفضاء، وأنه ينبغي للبلدان المتمرسه، على وجه الخصوص، أن تواصل تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات.

26- ورئي أن تفعيل إطار لإدارة حركة المرور في الفضاء يتطلب قدرات معرفية قوية بأحوال الفضاء، بما في ذلك القدرة على رصد مخاطر الاصطدام والتنبؤ بها، ويتطلب ذلك من ثم تعاوناً دولياً، ولا سيما نقل المعارف والدراية، بالإضافة إلى شفافية البيانات والمعلومات الواردة من البلدان المرتادة للفضاء.

27- ورئي أنه ينبغي للوفود أن تواصل النظر في المقترح، الذي أعد بداية في عام 2016، باستحداث منصة معلومات تحت رعاية الأمم المتحدة، تسمح بجمع المعلومات عن الأجسام والأحداث في الفضاء الخارجي وتنظيمها وإتاحة استخدام وتحليل تلك المعلومات للجميع (انظر الوثيقة A/AC.105/C.2/L.361).

- 28- ورئي أن التحدي الأولي في مجال إدارة حركة المرور في الفضاء يتمثل في وضع تعريف واضح وموحد للمصطلح، وأن من الضروري الاتفاق على تعريف لمعنى إدارة حركة المرور في الفضاء وتحقيق تفاهم مشترك بشأنه قبل أن يتسنى النظر في إمكانية إنشاء آلية لإدارة حركة المرور في الفضاء.
- 29- ورئي أن من الضروري، في المرحلة الراهنة، اتباع نهج عملي بشأن تحديد القواعد المنطبقة على إدارة حركة المرور في الفضاء يستند إلى اعتماد مبادئ توجيهية ومعايير وتدابير للشفافية وبناء الثقة اللازمة في وقت مناسب، وأن وضع تلك المبادئ التوجيهية والمعايير والتدابير يجب أن يتم تدريجياً على نحو مطرد على الصعيد الدولي مع استبعاد وضع أي قواعد ملزمة في الوقت الراهن.
- 30- ورأى أحد الوفود أن الهدف المتمثل في إقامة نظام شامل وعالمي لإدارة حركة المرور في الفضاء لا يمكن تحقيقه إلا على أساس توافق الآراء المتعدد الأطراف، واستناداً إلى القانون الدولي بطبيعة الحال. ورأى ذلك الوفد أيضاً أن المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التي وضعتها اللجنة (A/74/20، المرفق الثاني) تعد مثلاً مهماً على آلية غير ملزمة قانوناً لسد الفجوة الحالية بانظار وضع ذلك النظام الدولي لإدارة حركة المرور في الفضاء.
- 31- ورئي أن قواعد إدارة حركة المرور في الفضاء تحتاج إلى التكيف مع الاتجاه نحو تنوع أنشطة الفضاء الخارجي، وأنه يجدر في هذا الصدد النظر في مسؤولية الدول عن أنشطة الفضاء الخارجي وضمان امتثال الجهات الفاعلة من غير الدول لتلك القواعد.
- 32- ورئي أن هناك ترابطاً بين الخطط الرامية إلى إنشاء نظام لإدارة حركة المرور في الفضاء وتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، إذ يلزم توضيح الأماكن التي ينطبق عليها نظاماً قانون الجو وقانون الفضاء.
- 33- ورئي أنه ينبغي وضع معاهدة دولية شاملة لتنظيم حركة المرور في الفضاء.
- 34- ورئي أن إدارة حركة المرور في الفضاء شاملة في طبيعتها، ولها جوانب قانونية وتنظيمية وتقنية، ومن ثم ينبغي تناول الموضوع في إطار اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية معاً، مما سيبيح النظر بصورة شاملة في جميع المسائل المطروحة.
- 35- ورئي أنه ينبغي تكليف اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، بصفتها المحفل الرئيسي المعني بالجوانب التقنية للأنشطة الفضائية، بمهمة استبانة ما إذا كانت المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي والمبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التي وضعتها اللجنة كافية لمعالجة مسألة إدارة حركة المرور في الفضاء.
- 36- ورئي أن مواصلة الحوار الدولي وتنسيق جهود الدول لتوفير خدمات تنسيق لإدارة حركة المرور في الفضاء يمكن أن يدعم الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من أجل تعزيز الإدارة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي.